

Distr.: General
4 January 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة 
الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيس: السيد الحسن (عمان)

المحتويات

البند 55 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة
بينود أخرى من جدول الأعمال)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

22-22756 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15:10.

البند 55 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببندو أخرى من جدول الأعمال) (A/77/23 و A/77/66 و A/77/506)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

1 - **الرئيس:** قال إنه، وفقا للممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى إلقاء كلمة أمام اللجنة، وسيُدعى مقدمو الالتماسات إلى الجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات، على أن ينسحبوا جميعهم بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/C.4/77/6) و (A/C.4/77/6/Rev.1)

2 - **السيد تيمهارو (وزير الأشغال العامة والنقل البري في بولينيزيا الفرنسية):** قال إن بلده ما فتى يشارك منذ عام 2017 في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وبيّن أن بولينيزيا الفرنسية لم تعد مستعمرة. وتتمتع بولينيزيا الفرنسية منذ عام 1977 بمركز الحكم الذاتي؛ وهي تتحكم في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمتعلقة بهويتها. وهي لديها علم ونشيد وحكومة، كما تُستخدم اللغات البولينيزية رسميا في مناقشات جمعية بولينيزيا الفرنسية وتُدرس في المدارس البولينيزية. وأضاف أن سكان الجزر مسالمون، ويعيش فيها شعب ماوهي الأصلي، الذي يمثل 80 في المائة من السكان، في وثام مع الشعوب المنحدرة من أصول أوروبية وآسيوية وأصول أخرى. وحكومة بولينيزيا الفرنسية مسؤولة عن الاقتصاد والضرائب والتعليم وامتلاك الأراضي والرعاية الصحية والثقافة، وتدير الموارد الطبيعية للبلد والمنطقة الاقتصادية الخالصة التي تبلغ مساحتها 5,5 مليون كيلومتر مربع. وأشار إلى أنه لم يُبَيّن في مركز البلد ولكن يمكن تكييفه - للسماح له على سبيل المثال بالانضمام إلى المنتديات الحكومية الدولية، كما هو الحال في انضمامه إلى منتدى جزر المحيط الهادئ، وتيسر شراكته الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية القوية مع فرنسا تنميته. وقد أثبتت تلك الشراكة فعاليتها خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): فقد قدمت فرنسا اللقاحات والمعدات وأكثر من 200 من العاملين المهرة في مجال الصحة، وساعدت في تعبئة ما يقرب من بليون دولار لمكافحة الجائحة. ومُنح قرضان بقيمة 680 مليون دولار بكفالة من الدولة الفرنسية.

3 - وتابع يقول إن دراسات مختلفة أظهرت أن قاع البحر في بولينيزيا الفرنسية غني بموارد مختلفة، بما في ذلك رواسب الكوبالت. ومن أجل حماية المحيط التابع للبلد ودعم الصيد المستدام لسكان بولينيزيا الفرنسية، اقترحت حكومة بلده على جمعية بولينيزيا الفرنسية وفقا لاختياريا على مدى 30 عاما لجميع عمليات التعدين في قاع البحار. وتحرص بولينيزيا الفرنسية، تمشيا مع عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة وعملا بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، على تعميق معارفها العلمية بقاع بحارها بغية تعزيز حماية محيطاتها. وتتمتع بولينيزيا الفرنسية بالسيادة الكاملة على منطقتها الاقتصادية الخالصة، ولديها القدرة، بدعم لوجستي من فرنسا، على رصد إقليمها.

4 - وانتقل إلى الكلام عن التجارب النووية، فقال إن بولينيزيا الفرنسية وفرنسا تعملان معا في إطار عملية حظيت باهتمام أكبر منذ الزيارة التي قام بها رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون إلى الجزر في عام 2021. ولقد اعترفت فرنسا، في النظام الأساسي للحكم الذاتي المعدل للبلد لعام 2019، بتجاربها النووية، وهي الآن ملزمة قانونا بتقديم تعويضات اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية. والعمل جارٍ على الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها السيد ماكرون فيما يتعلق بفتح المحفوظات، وتيسير تقديم التعويضات والنظر في المطالبات، وإدراج التجارب النووية في المناهج الدراسية، وإقامة مركز تذكاري.

5 - وواصل كلامه قائلا إنه على مدى نحو 40 عاما، سادت انقسامات سياسية بين المؤيدين للحكم الذاتي في شراكة مع فرنسا، من جهة، ودعاة الاستقلال، الذين يطالبون بالانفصال التام، من جهة أخرى. وفي أيار/مايو 2018، فازت أحزاب دعاة الحكم الذاتي في الانتخابات. وأوفد منتدى جزر المحيط الهادئ فريقا من مراقبي الانتخابات شهد على شفافية العملية الديمقراطية وصرامتها. وكان الحكم الذاتي تحت رعاية فرنسا هو النموذج الذي اختارته غالبية السكان الذين يعيشون في سلام واستقرار وازدهار على الرغم من أنه لا يزال هناك بالطبع الكثير مما يتعين القيام به لإيجاد فرص عمل ومكافحة عدم المساواة وتوفير الكرامة لأكثر أفراد الفئات السكانية ضعفا.

6 - وأردف قائلا إنه كما هو الحال في العديد من البلدان، أُجبرت جائحة كوفيد-19 والزيادة الإجمالية في الأسعار حكومة بلده على اتخاذ بعض القرارات التي لا تحظى بشعبية، مثل فرض ضريبة القيمة

غير المرجح أن تترتب على برنامج عمل آثار كبيرة في الميزانية البرنامجية: فالأمر الأكثر إثارة للقلق هو غياب الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء. ولحسن الحظ، عوّض التحليل المستقل عن فشل الأمم المتحدة في إجراء بحوث كافية خاصة بها. ومع ذلك، يجب أن ينتهي تقاعس المنظمة، ويجب وضع برامج عمل إذا ما أُريد لعملية إنهاء الاستعمار أن تظل ذات مصداقية.

10 - السيد توهيافا (جمعية بولينيزيا الفرنسية): قال إنه منذ إعادة إدراج ماوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قُدمت طلبات متكررة للشروع في برنامج عمل للأقاليم على أساس كل حالة على حدة. ولم يعالج ممثل الإقليم تلك المسألة. فمن شأن برنامج عمل أن يوفر للدول الأعضاء نظرة ثاقبة قيمة عن الوضع الفعلي في الإقليم، ومن شأنه، عند اقتراحه بالتقييم المستقل للحكم الذاتي الذي سبق أن أقرته الجمعية العامة، أن يفصل الرأي عن الواقع فيما يتعلق بالحالة الاستعمارية السائدة في الإقليم. وينبغي للأمم المتحدة أن تكفل عملية غير متحيزة لتقرير المصير وفقا لقراراتها بشأن إنهاء الاستعمار. ويجب ألا يُسمح للدولة القائمة بالإدارة باستخدام حق النقض بشكل فعال ضد تنفيذ ولاية إنهاء الاستعمار، فهو أمر يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وتواصل فرنسا الاستخفاف بالميثاق برفضها الاعتراف بإعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في القائمة، وهي، عوض ذلك، تتغيب كلما تم بحث المسألة. بيد أنه سيكون من الممكن وضع برنامج عمل دون مشاركة الدولة القائمة بالإدارة في البداية. وختم قائلاً إن عدم القيام بذلك يمكن الحكومة المتقبلة للاستعمار في تاهيتي والدولة القائمة بالإدارة من الدعوة وراء الكواليس إلى اعتماد خيار الوضع القائم، الذي لا يتفق مع الخيارات الثلاثة للحكم الذاتي المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 1541 (د-15).

11 - السيدة كروس (المراقبة عن المجتمع المدني): قالت إن فرنسا بدأت بتخويف شعبها في القرن التاسع عشر. وفي وقت لاحق، في عام 1958، أدانت وسجنت ونفت بوفانا أوبا وهو برلماني من سكان بولينيزيا الفرنسية يجاهر بمعارضته للتجارب النووية في الجزر البولينية - بتهمة ارتكاب جريمة دبرتها له بنفسها. وقد أسكتت تلك المكائد أصوات منتقدين محتملين آخرين، مما خلق انطباعاً بأن شعب ماوهي قد وافق بحرية على تفجير 193 قنبلة نووية في جزره. وأضافت أن البولينيزيين، بمن فيهم جدها الأكبر وجدها، قاتلوا من أجل فرنسا في الحربين العالميتين الأولى والثانية؛ أما فرنسا فردت الجميل بقصف

المضافة لحماية نظامها للرعاية الاجتماعية وجعل التطعيم إلزامياً لحماية أكثر مواطنيها ضعفاً. ودفعت هذه التدابير الضرورية الشعب إلى انتخاب دعاة الاستقلال فقط في البرلمان الفرنسي. غير أن هذه النتيجة لا تعكس تغيراً أيديولوجياً في آراء غالبية سكان بولينيزيا الفرنسية. ومن المقرر إجراء الانتخابات الإقليمية العامة في آذار/مارس 2023. ومن غير المرجح أن يغير الناس خيارهم، وهذا بالتأكيد هو السبب في وجود العديد من مقدمي الالتماسات من دعاة الاستقلال في القاعة، في محاولة انتهازية منهم لإيجاد حل سياسي خارجي. وبأي حال، أكد أن حزبه سيحترم خيار الشعب. وختم قائلاً إنه يرحب بكل من يشك في حديثه لزيارة الجزر ومعاينة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية أولاً بأول.

7 - السيد ياداف (فانواتو): قال إن مقدمي الالتماسات كانوا يطالبون منذ سنوات بوضع برنامج عمل على أساس كل حالة على حدة لماوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية، وهو آلية اعتمدها الجمعية العامة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ تسعينات القرن الماضي. ويتضح من البيانات التي سبق أن أدلى بها أن منظومة الأمم المتحدة لم تستجب لطلبات وضع مثل هذا البرنامج لبولينيزيا الفرنسية. وختم معرباً عن ترحيبه بأي تعليقات بشأن أهمية هذا البرنامج لإنهاء استعمار ماوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية.

8 - الرئيس: قال إن إجابة ستقدم في الوقت المناسب.

9 - السيد بهاغوان (مؤتمر كنائس منطقة المحيط الهادئ): قال إنه مع اقتراب الذكرى السنوية العاشرة لقيام الجمعية العامة بإعادة إدراج ماوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، كان إطلاق عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار مطلوباً منذ أمد بعيد. وفي كانون الأول/ديسمبر 1999، أوعزت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة بوضع برنامج عمل بقاء للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أساس كل حالة على حدة من أجل تيسير تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بأقاليم محددة. وعلى مدى السنوات الثلاث والعشرين التالية، طلبت الجمعية العامة مراراً إلى اللجنة الخاصة وضع هذا البرنامج، ولكن دون جدوى. ومن دواعي خيبة الأمل الشديدة أن منظومة الأمم المتحدة لم تتفد هذا العنصر الحاسم من ولايتها المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وعلاوة على ذلك، لم يتضح سبب عدم القيام قط بإدراج الموارد اللازمة لبرامج العمل وما يتصل بها من بحوث وتحليلات في ميزانية الأمم المتحدة. والتمويل ليس الشاغل الرئيسي، لأنه من

القائمة بالإدارة تسيطر في نهاية المطاف على التعليم في القطاعين العام والخاص، سواء من الناحية المالية أو من خلال فرض المناهج الدراسية. وعلاوة على ذلك، تخفض الدولة القائمة بالإدارة من جانب واحد الدرجات العالية التي يحققها الطلاب البولنديون الفرنسيون. وعلى الرغم من كل ذلك، يستمر دعاة إضفاء الشرعية على الاستعمار الذين تم تنصيبهم لحكم الجزر في الادعاء أن ماوهي نوي/بولينزيا الفرنسية قد شهدت ما يصفونه بـ "تطور في الحكم الذاتي".

15 - السيدة تايروا (مجلس شبيبة كنيسة ماوهي البروتستانتية): قالت إن مجلس شبيبة كنيسة ماوهي البروتستانتية يضم أكثر من 10 000 عضو ناشط يساورهم قلق عميق إزاء عملية إنهاء الاستعمار الحالية، التي بدأت في عام 2013. وقد أكدت الجمعية العامة من جديد سنويا انطباق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان على إقليم ماوهي نوي/بولينزيا الفرنسية. وأشارت إلى أن النظام المتطور لحكم التبعية في بولينزيا الفرنسية لا يشابه أي معيار أدنى معترف به للحكم الذاتي، ولكن الحكومة المتقبلة للاستعمار دأبت على انتقاد التقييم المستقل للحكم الذاتي، الذي كانت الجمعية العامة قد أيدت نتائجه في قرارات متعاقبة.

16 - وأضافت أن السبيل الوحيد للمضي قدما يكمن في عملية حقيقية لتقرير المصير. وينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما للجنة الخاصة واللجنة الرابعة، أن تتخذ خطوات ملموسة لدعم حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير في إطار متعدد الأطراف. وقد حان الوقت لكي تدخل الدولة القائمة بالإدارة في حوار يهدف إلى إعمال حق شعب ماوهي في تقرير المصير والاستقلال. ويجب على فرنسا أن تيسر ولاية اللجنة الخاصة، بطرق منها الموافقة على الآليات المتعددة الأطراف مثل البعثات الزائرة.

17 - السيد بواري (رابطة مورورو إي تاتو): قال إن رابطته تمثل قدامى المحاربين في موقعي التجارب النووية في مورورو وفانغاتوفا، فضلا عن ضحايا التجارب النووية التي أجرتها فرنسا منذ عام 2001. وكشفت المعلومات التي رفعت عنها السرية حديثا والتحليلات الأخيرة أن التجارب كان لها أثر على صحة شعب ماوهي نوي أكبر بكثير مما ورد في تقارير الأمم المتحدة الصادرة حتى الآن. وتم وصف بعض الآثار في الكتاب المعنون *Toxique: Enquête sur les essais nucléaires français en Polynésie* (السموم: تحقيق في التجارب النووية الفرنسية في بولينزيا)، الذي نشر في عام 2021. وفي ضوء تلك المعلومات، حان الوقت لكي يصدر الأمين العام تقريرا

منازلهم وتلويث البحيرات وتسميم شعبها. وهي، من جانبها، تكافح سرطان الدم، وهو أحد الأمراض الثلاثة والعشرين الناجمة عن الإشعاع التي تصيب أجيالا في بولينزيا الفرنسية نتيجة للتجارب النووية. وأنهت كلامها قائلة إن الرئيس ماكرون، في خطابه أمام القادة البولنديين في 27 تموز/يوليه 2021، روج لفصل جديد في العلاقات الفرنسية - البولندية وذكر أن البولنديين محظوظون لكونهم فرنسيين، ومن الواضح أن الأمر ليس كذلك.

12 - السيد بيهاتاي (منطقة المحيط الهادئ، مجلس الكنائس العالمي): قال إن شعب ماوهي يموت بصمت نتيجة للتجارب النووية التي أجرتها فرنسا. وقد أظهرت التعدادات حصول أكثر من 30 000 حالة وفاة غير مسجلة مرتبطة بالسرطان. وستطال الأمراض أيضا الأجيال المقبلة؛ وقد أظهرت البحوث التي أجريت مؤخرا أن كل ماوهي نوي/بولينزيا الفرنسية قد تلوث بالتجارب النووية. ومن الصعب فهم كيف يمكن للدولة الفرنسية، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ألا تتصدى لتلك الإبادة الجماعية الصامتة. وفي عام 2018، وجهت كنيسة ماوهي البروتستانتية رسالة إلى المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئيا. ولا تزال الكنيسة تنتظر رده عليها.

13 - وأضاف أن الجيش الفرنسي يعود تدريجيا إلى مياه بولينزيا الفرنسية. ومن الواضح من إعلان الرئيس ماكرون ملكية المنطقة البحرية الخالصة للجزر التي تبلغ مساحتها 5,5 مليون كيلومتر مربع أن الحكومة الفرنسية تعترم مواصلة استغلال الموارد المغمورة بالمياه التي يملكها شعب ماوهي. ويبدو أيضا أن فرنسا مستعدة للقيام بدور رئيسي في إثارة التوتر الجيوسياسي الوشيك، مما يطرح خطر نشوب نزاع إقليمي. وأخيرا، خلص إلى أن حالة الطوارئ المناخية حقيقة واقعة بالفعل بالنسبة لشعوب المحيط الهادئ.

14 - السيد نوفر (مجلس التعليم في كنيسة ماوهي البروتستانتية): قال إنه على الرغم من التغييرات السطحية، فإن الوضع السياسي لبولينزيا الفرنسية لم يتغير منذ إعادة إدراجها في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ورأى أن الإصلاح الاستعماري ليس إنهاء للاستعمار، ولا تزال بولينزيا الفرنسية بمفهوم ميثاق الأمم المتحدة غير متمتعة بالحكم الذاتي. ولا يزال هناك اختلال كبير في توازن القوى، حيث تحتفظ فرنسا بالسلطة المطلقة على جميع الجوانب الرئيسية للحكم تقريبا، بما في ذلك القضاء والتعليم. وعلى الرغم من أن المسؤولية عن التعليم تقع رسميا على عاتق الحكومة المحلية المنتخبة، فإن الدولة

الجمعية العامة في قراراتها بشأن حقوق الإنسان في بولنيزيا الفرنسية لتفعيل عملية حقيقية لتقرير المصير تقضي إلى الحكم الذاتي الكامل - وليس إلى الحكم الذاتي الوهمي الحالي. ولقد أكدت الجمعية العامة باستمرار أن بولنيزيا الفرنسية لا تزال إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي بمفهوم ميثاق الأمم المتحدة.

22 - وتابعت تقول إن فرنسا، برفضها التعاون، تواصل انتهاك المادة 73 من الميثاق. وقد وقع سكان ماوهي نوي الأصلون ضحايا للاستعمار الفرنسي لمدة 142 عاما وضحايا لـ 193 قنبلة نووية في المحيط الهادئ من شأنها أن تسبب كوارث صحية لقرون مقبلة. وختمت قائلة إن شعب بولنيزيا الفرنسية، الموجود كشعب وليس كسكان لفرنسا، يطالب بأن يحظى بالاحترام من حكومة فرنسا.

23 - السيدة بوسي (الرابطة 193): قالت إن التجارب النووية التي أجرتها فرنسا قد أطلقت ما يعادل أكثر من 800 قنبلة بقوة قنبلة هيروشيما. والحالة الصحية، ولا سيما فيما يتعلق بمعدلات الإصابة بالسرطان، مثيرة للجزع. وقد تأكدت هذه الحقيقة المحزنة في الدراسات العلمية التي أجريت مؤخرا، بما في ذلك البحث الذي أجراه سيباستيان فيليب في جامعة برينستون، والذي أظهر أن أكثر من 100 000 شخص يحتمل أن يكونوا قد تضرروا من التلوث في تجربة واحدة، وأنه جرى التقليل من تقدير حجم التداخيات على السكان. وتم تأكيد تلك النتائج في المنشور المتخصص المعنون *Science and Global Security* (العلوم والأمن العالمي). ويمكن في أي لحظة أن تنهار جزيرة مورورو المرجانية التي تحتوي في أعماقها على مواد مشعة. وقد تقام ذلك الخطر بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، مما قد يؤدي إلى تآكل الأعمدة التي تم فيها تفجير 147 عبوة في باطن الأرض. فهذا هو الإرث المسموم الذي خلفه الاستعمار الفرنسي لأجيال من شعب ماوهي الذي جرى التعامل معه كحقل تجارب. وتلك الحالة ترقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية.

24 - وأضافت أن الرئيس ماكرون تعهد في عام 2021، خلال زيارته إلى بولنيزيا، بتقديم تعويضات أفضل للأسر. غير أن الدولة منعت الحصول على التعويضات بأن أبدت معارضتها على أن عتبة التلوث تبلغ 1 ميلي سيفرت. إن فرنسا، بقيامها بذلك، تتصل من مسؤوليتها عن آلاف الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، الذين أصيبوا بالأمراض أو توفوا. ولقد آن الأوان لإجراء دراسات مستقلة عن عواقب التجارب النووية الفرنسية عبر الأجيال. وأنهت كلامها قائلة إن أكثر من 55 000 بولنيزي وقّعوا على عريضة أطلقتها جمعية 193 في

محدثا عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن السنوات الـ 30 من التجارب النووية في بولنيزيا الفرنسية.

18 - وذكر أن الرابطة تشيد بالدعوة التي وجهتها شبكة المحيط الهادئ للعولمة في عام 2022 إلى الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية لإعطاء الأولوية لمعالجة ما تخلفه التجارب النووية من آثار على شعوب وبيئات المحيط الهادئ. وقبل عدة سنوات، اعترف الرئيس الحالي للإقليم بأنه كذب على شعبه على مدى 30 عاما بقوله إن التجارب النووية نظيفة. وهذا التصريح يقوض مصداقيته، بما في ذلك ما يتعلق بحجته المشكوك فيها بأن بولنيزيا الفرنسية ليست مستعمرة. وقد أجرت فرنسا هذه التجارب، تحت تهديد الحكم العسكري، وذلك تحديدا بسبب المركز الاستعماري للإقليم، وهو ما يفسر أيضا عدم مساءلة الدولة القائمة بالإدارة عن الجرائم التي ارتكبتها ضد الإنسانية. وختم قائلا إن شعب ماوهي يستحق التعويض عما تعرض له نتيجة للإشعاع الواسع النطاق والطويل الأجل.

19 - السيدة توباي توركيم: تحدثت بصفقتها الشخصية، فقالت إنها أول امرأة بولنيزية تقود طائرة وهي تشارك في التطور السياسي لبولنيزيا الفرنسية/ماوهي نوي منذ عام 2008، أولا كمستشارة منتخبة في مجلس بلدية بوناويا، ثم كنائبة في جمعية بولنيزيا الفرنسية. ولقد شهدت أسرتها التجارب النووية في مورورو وفانغاتوفا، وتوفي جدها بسبب سرطان الرئة الناجم عن تعرضه للإشعاع. ولقد عمل العديد من البولنيزيين في الموقع النووي، غير مدركين للعواقب على صحتهم. وبفضل عملهم، أصبحت فرنسا قوة نووية.

20 - وأشارت إلى أن عائلتها تنحدر من جزيرة ماكاتيا التي استغلتها شركة فوسفات فرنسية قبل التجارب النووية. فقد كان تعدين الفوسفات مربحا للغاية للشركة ولكنه خلف عواقب بيئية وخيمة على الجزيرة. وينبغي تنفيذ وقف اختياري لاستكشاف واستغلال المعادن والموارد في قاع البحار، التي تخص حصرا، كما اعترفت الأمم المتحدة في عدد من القرارات، شعب بولنيزيا الفرنسية/ماوهي نوي. وينبغي لحكومة فرنسا أن تتخلى عن السياسة التي تتبناها بترك مقعدها شاغرا وأن تتعاون في وضع برنامج لإنهاء الاستعمار تحت رعاية الأمم المتحدة.

21 - السيدة أوليفيه (صيدلية تاوتاري، تاهيتي): أشارت إلى أن الاستعمار بالتوافق يبقى استعمارا، وقالت إنه ليس من مصلحة شعب بولنيزيا الفرنسية تأخير عملية تقرير المصير أكثر من ذلك. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تركز على تنفيذ الإجراءات التي دعت إليها

الفرنسية. وفي ضوء ذلك الانتصار الديمقراطي، ينبغي لفرنسا أن تتخلى عن سياسة ترك مقعدها شاغرا وأن تبدأ فوراً الحوار بشأن إنهاء استعمار ماوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية.

29 - وتابع يقول إن إضفاء الطابع الرسمي على برنامج عمل حقيقي لموهي نوي/بولينيزيا الفرنسية سيكون أكثر النهج فعالية لبدء عملية تقرير المصير، عوض اتباع صيغة "الاستعمار الخير" التي اقترحت الحكومة الدمية لماوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية إضفاء الشرعية عليها. وسيقسم البرنامج إلى خمس مراحل وينبغي أن يؤدي إلى قانون لتقرير المصير ينص على اختيار وضع سياسي شرعي، يعقبه الانتقال إلى الحكم الذاتي الكامل. ويجب أن تنفذ تلك العملية تحت رعاية الأمم المتحدة بغية تجنب أي احتمال حصول تضارب مصالح من شأنه أن يفيد الدولة القائمة بالإدارة. وختم داعياً أعضاء اللجنة إلى إدراج طلب يتعلق ببرنامج العمل هذا في قرارها.

30 - السيدة كروس (مدينة تيفا إي أوتا، تاهيتي): قالت إن اللجنة أبلغت منذ عام 2013 بالنظام الانتخابي غير الشرعي الذي فرضته فرنسا من جانب واحد على إقليم بولينيزيا الفرنسية، والذي أنشئ لصالح التيار المؤيد للحكم الذاتي على حساب الجهات المؤيدة للاستقلال.

31 - وأشارت إلى أن منتدى جزر المحيط الهادئ أوفد خلال الانتخابات العامة في عام 2018 بعثة تفتيش تبين لها وجود "عجز ديمقراطي" في العملية الانتخابية. وتغيب الرئيس الحالي لبولينيزيا الفرنسية، الذي يؤيد الحكم الذاتي، عن حضور الاجتماع، ظاهرياً بحجة أن حضوره لن يخدم أي غرض، أما واقعياً فلأن المرشحين المؤيدين للاستقلال قد فازوا في الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيه. وفي ضوء ذلك التغيير السياسي الكبير، ينبغي لفرنسا أن تتخلى عن سياسة المقعد الشاغر وأن تستأنف التواصل النشط مع اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة. وينبغي لفرنسا أن تتبع إزاء بولينيزيا الفرنسية نفس النهج الذي تتبعه إزاء كاليدونيا الجديدة. وفي ضوء الاستراتيجية التي أعلنتها الرئيس ماكرون بشأن المحيطين الهندي والهادئ، يصر شعب ماوهي اليوم أكثر من أي وقت مضى على حريته في العمل واستقلاله في منطقة المحيط الهادئ.

32 - السيد فيلار (مجموعة تافيني): قال إن سياسة فرنسا في ترك مقعدها شاغراً تتعارض مع القانون الدولي والقرارات المتخذة بشأن المسألة منذ عام 2013 وتشكل إهانة للبرلمانيين الحاضرين. وينبغي للجنة أن تتخذ الخطوات الدبلوماسية المناسبة لإقناع فرنسا بمصلحتها في استئناف مشاركتها في كل من اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة في

عام 2016 تدعو إلى إلقاء الضوء على هذا الفصل المظلم من تاريخ البلد وتؤكد أن شعب ماوهي بحاجة إلى دعم من المجتمع الدولي ليحرر على الأمل في السلام والحقيقة والعدالة.

25 - السيد تيمارو (مدينة فاء، تاهيتي): قال إنه ما فتئ يقدم، بصفته عمدة مدينة فاء والرئيس السابق لبولينيزيا الفرنسية، التماسات إلى اللجنة منذ سبعينات القرن الماضي. ومنذ عام 2013، تقوم الدولة القائمة بالإدارة بعدد من المناورات، بما في ذلك أساليب الضغط القانوني والإداري والمالي، للتصدي للإجراءات التي يقوم بها لفائدة إنهاء استعمار بلده وحصول شعبه على الاستقلال والسيادة الكاملة. ومنذ أن قدم شكوى أمام المحكمة الجنائية الدولية في عام 2018، جردته محكمة إدارية فرنسية من ولايته كقائد منتخب في جمعية بولينيزيا الفرنسية، وفي عام 2021، جُمِدت أصوله وحساباته الشخصية. ومنذ عام 2020، يتعرض راديو تيفانا للملاحقات القضائية من قبل السلطات الفرنسية متهمه إياه بالتبشير السياسي. وتخطبت مدينة فاء في نزاعات إدارية وإجراءات قانونية تمييزية متعددة. وخلال فترة رئاسته، بُدلت خمس محاولات لتعطيل أعمال حكومته وحلها. وبالإضافة إلى ذلك، عانت أسرته، بما في ذلك أطفاله، من الوصم وكانت حياته عرضة للخطر في أكثر من مناسبة.

26 - وأضاف أنه بدلاً من أن تمارس فرنسا سياسة المقعد الشاغر، ينبغي لها أن تمتثل لقرار الجمعية العامة 265/67، وأن تعد التقرير الذي طال انتظاره عن الآثار البيئية والاقتصادية والصحية للتجارب النووية، وعددها 193 تجربة، التي أجرتها بين عامي 1966 و 1996، وأن تستأنف مشاركتها في أعمال اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة. وختم بالقول إنه لا يمكن إحلال ديمقراطية حقيقية في إقليم يدير الديمقراطية فيه بلد آخر.

27 - السيد غيروس (حزب تافيني هويراتيرا): قال إنه بعد مرور تسع سنوات على إعادة إدراج ماوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية في قائمة البلدان التي يتعين إنهاء استعمارها، لا يزال يتعين على الدولة القائمة بالإدارة أن تبدأ حواراً بهدف تنظيم استفتاء لتقرير المصير. وبدلاً من ذلك، كلفت الدولة القائمة بالإدارة الرئيس الدمية لماوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية بالتمثل أمام اللجنة ليعلم أن جميع البولينيزيين في بولينيزيا يريدون أن يظلوا فرنسيين.

28 - وأشار إلى أنه في الانتخابات التي أجريت في حزيران/يونيه 2022، فاز حزب تافيني هويراتيرا بالمقاعد الثلاثة المتاحة، وبالتالي فهو يمثل ماوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية في المجلس الوطني للجمهورية

فرنسا لأحكام القانون الدولي المتعلقة بتقرير المصير باستمرار سيطرتها على موارد بولينيزيا الفرنسية، نشره مكتب Blue Ocean Law للمحامية في عام 2019، سلط الضوء على كيفية حرمان شعب بولينيزيا الفرنسية من حقوقه من خلال استمرار سيطرة فرنسا على موارد الجزر.

37 - وأضاف قائلاً إن فرنسا تواصل معاملة بولينيزيا الفرنسية كموقع بحري وعسكري استراتيجي متقدم، وتتبع سياسةً تحدها مصالحها الجغرافية الاستراتيجية والجغرافية الاقتصادية. وقد أشار تقريرٌ صدر مؤخراً عن مجلس الشيوخ الفرنسي إلى أن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تطالب بها فرنسا، من دون أن تصاف إليها أقاليم ما وراء البحار الجزرية التابعة لها، تحتل المرتبة الخامسة والأربعين على مستوى العالم بدلاً من المرتبة الثانية. وسواء اعتبرت باريس الموارد الموجودة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لبولينيزيا الفرنسية موارد "استراتيجية" أم لا، هو أمر لا صلة له بانطباق القرارات القانونية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن محاولات إضفاء شرعية على الاستعمار عن طريق إصلاحه أو تحديثه لا تشكل إنهاءً للاستعمار. وينبغي للدولة القائمة بالإدارة أن تبدأ حواراً على الفور بشأن إنهاء استعمار ماوهي نوي، وينبغي للجنة أن تكفل تضمين مشروع قرارها المتعلق بهذا الموضوع طلباً لوضع برنامج عمل لبولينيزيا الفرنسية.

38 - السيد ليغاييك (الجمعية الوطنية الفرنسية): قال إن أبويه والأجيال السابقة عانوا الألم والإذلال، وتعرضوا للضرب جراء تحديثهم بلغتهم الأم في المدرسة. ونتيجة لذلك، ورث جيله حالةً من الاستيعاب الثقافي، إلى جانب الشعور بالدونية والاعتقاد بأن السبيل الوحيد للنجاح يكون من خلال اللغة والثقافة والمؤسسات الفرنسية. وأضاف قائلاً إن الكفاح من أجل تقرير المصير لا يوجهه الشعور بالسخط، وإنما رغبة عميقة في إنهاء هذا الإرث الاستعماري ومظاهره الحديثة، وهي: التبعية الاقتصادية، والسيطرة على الموارد الطبيعية، والوجود العسكري، والسكان الأصليون الذين يعيشون أوضاعاً غير مستقرة. ويرغب شعب ماوهي نوي ببساطة في أن ينضم إلى تجمّع الدول ذات السيادة، على قدم المساواة مع فرنسا، وأن يكون حراً في تحديد خياراته الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية بنفسه. وحين تصبح ماوهي نوي على هذه الشاكلة، فإنها ستقبل فرنسا كشريكة وحليفة. ولجعل ذلك حقيقة واقعة، ينبغي لفرنسا أن تعترف بمركزها كدولة قائمة بالإدارة، وأن تسمح للأمم المتحدة بزيارة بولينيزيا الفرنسية لتستمع إلى شعبها الذي يريد إجراء عملية سلمية وديمقراطية تحت رعاية الأمم المتحدة.

الجلسات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية. وستكون العملية التي تنفذها فرنسا في ما يتعلق بكاليدونيا الجديدة نموذجاً، وبذلك يمكن إجراء حوار نكي وسلمي ومنظم تحت رعاية الأمم المتحدة لاعتماد خطة وبرنامج عمل لتحقيق استقلال بولينيزيا الفرنسية، رهنا بإجراء تصويت في مسألة تقرير المصير.

33 - السيد بويار (رابطة تيريهينا أ تورا): قال إن البولينيزيين يقدرّون الاعتراف التدريجي للجمعية العامة بحق شعب بولينيزيا الفرنسية غير القابل للتصرف في امتلاك موارده الطبيعية والسيطرة عليها والتصرف فيها، بما في ذلك الموارد البحرية والمعادن المغمورة. وقد حُثت حكومة فرنسا في عدة قرارات، بما في ذلك القرار المتخذ سنويًا المتعلق بتنفيذ الإعلان، على ضمان هذه السيادة الدائمة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت قرارات محكمة العدل الدولية ذات الصلة أن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي المالكة الشرعية لمواردها الطبيعية.

34 - وأضاف قائلاً إن الغياب المتعمد لممثلي فرنسا عن أعمال اللجنة المعنية ببولينيزيا الفرنسية، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، يحول دون إمكانية تقييم مستوى امتثال ذلك البلد للقانون الدولي، ويؤكد بوضوح أن ملكية تلك الموارد تعود لماوهي نوي. ومع ذلك، استولت الجمهورية الفرنسية بالكامل على السيطرة والسيادة على الموارد الطبيعية لبولينيزيا الفرنسية، في انتهاك للقانون الدولي. وهكذا، ظل الاستعمار على حاله وواصل تجريد البولينيزيين من تراث أجدادهم.

35 - السيد ستانلي كروس (نقابة المحامين في بابيتي، تاهيتي): قال إن شعب بولينيزيا الفرنسية لم يندفع بمكائد فرنسا ضد الزعيم المؤيد للاستقلال أوسكار مانوتاها تيمارو. وتحدث عن معايير مزدوجة فيما يتعلق بالعدالة تبعاً لما إذا كان الشخص يؤيد الاستقلال أو الحكم الذاتي. فعلى سبيل المثال، استفاد النائب السابق لرئيس الحكومة الحالية المؤيدة للحكم الذاتي من معاملة تفضيلية في دعاوى يعود تاريخها إلى عام 2011، حيث صدر في حقه حكم مخفف رغم ارتكابه جرائم خطيرة؛ بينما تعرض السيد تيمارو للاعتيال السياسي في غضون أشهر قليلة. ومع ذلك، عبر شعب ماوهي نوي عن رأيه بانتخاب ثلاثة أعضاء مؤيدين للاستقلال في البرلمان في حزيران/يونيه 2022.

36 - السيد شايبو: تكلم بصفته الشخصية كعضو منتخب حديثاً في الجمعية الوطنية الفرنسية، فقال إن الإيرادات المتأتية من بولينيزيا الفرنسية ينبغي أن تُستخدم لتنمية اقتصادها بدلاً من تحويلها إلى فرنسا. وأشار إلى أن تقريراً بعنوان "الاستعمار الدائم: كيفية انتهاك

مسألة جبل طارق

عن الولاية الإقليمية. وفي وقت لاحق، احتلت المملكة المتحدة البرزخ المجاور لجبل طارق بصورة غير قانونية، وقامت ببناء سور في عام 1909 ومطار عسكري في عام 1938 امتد أكثر من نصف كيلومتر داخل المياه الإقليمية لإسبانيا.

42 - وأضاف قائلاً إن الجمعية وضعت، خلال السنوات اللاحقة، مجموعة من القوانين بشأن مسألة جبل طارق، التي تويدها إسبانيا تأييداً كاملاً. ففي القرار 2231 (د-21)، الذي اتخذ في عام 1966، دعت الجمعية العامة الطرفين إلى مواصلة مفاوضاتهما، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة الإسراع، دون أي عائق وبالتشاور مع حكومة إسبانيا، في إنهاء استعمار جبل طارق. وفي القرار 2353 (د-22)، أقرت الجمعية بأن عملية إنهاء الاستعمار ينبغي أن يحكمها مبدأ السلامة الإقليمية. وفي القرار 2429 (د-23)، طلبت الجمعية من الدولة القائمة بالإدارة إنهاء الحالة الاستعمارية القائمة في جبل طارق في موعد لا يتجاوز 1 تشرين الأول/أكتوبر 1969. ومن ثم، فإن المسألة الأساسية هي الوجود العسكري البريطاني الذي يتعارض مع قرارات الجمعية العامة. بيد أن الدولة القائمة بالإدارة تجاهلت مبدأ الأمم المتحدة. فقد أجرت استفتاءً في عام 1967 بشأن مسائل السيادة دون مشاركة الأمم المتحدة.

43 - وتابع يقول إن إسبانيا تريد أن ينعم السكان على جانبي السور بالازدهار، وترى أن ثمة إمكانات هائلة تُحقق لهم ذلك. وفي إطار الجهود الرامية إلى ضمان إجراء المفاوضات المتعلقة بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بأقصى درجة ممكنة من التنظيم، تفاوض البلدان على اتفاق دولي بشأن الضرائب وحماية المصالح المالية، دخل حيز التنفيذ في 4 آذار/مارس 2021. ووقع البلدان أيضاً أربع مذكرات تفاهم تتعلق بحقوق المواطنين، والتعاون في مجالي الشرطة والجمارك، والبيئة، والتبغ وغيره من المنتجات، على التوالي. وفي الوقت الحالي، المذكرة المتعلقة بحقوق المواطنين هي وحدها السارية. وأشار إلى أن إسبانيا والمملكة المتحدة توصلتا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى تفاهم سيشكل الأساس لاتفاق بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في المستقبل بشأن جبل طارق، يتمثل هدفه النهائي في إنشاء منطقة يسودها الازدهار المشترك. بيد أنه ينبغي ألا يفهم أي حكم من أحكام ذلك الاتفاق ولا أي تدبير يُتخذ لتنفيذه على أنه يشير إلى حدوث تغيير في الموقف القانوني لإسبانيا فيما يتعلق بالسيادة والولاية القضائية على جبل طارق.

39 - السيد بيكاردو (رئيس وزراء جبل طارق): قال إن إنهاء استعمار جبل طارق لا يمكن أن يكتمل إلا وفقاً لرغبات وتطلعات شعبه. وليس هناك دورٌ لأي طرف في تلك العملية بخلاف الأمم المتحدة؛ والمملكة المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة؛ وشعب جبل طارق. وأضاف قائلاً إن المملكة المتحدة ليست موجودة في جبل طارق كسلطة مستعمرة؛ بل موجودة في إطار شراكة مع شعب جبل طارق وبناءً على رغبة صريحة منه. ولن يوافق شعب جبل طارق أبداً على أي مناقشة أو تفاوض بشأن السيادة على أرضه أو مياهه الإقليمية أو مجاله الجوي. وذكر أنه في الوقت الذي يتطلع فيه جبل طارق إلى تسوية علاقاته المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ينبغي للجنة أن تفهم أن القانون العام البريطاني والسيادة على جبل طارق هما من الأصول التي تسهم في توليد الثروة للمنطقة المحيطة بأسرها. ويعمل جبل طارق، في مفاوضاته مع الاتحاد الأوروبي، على إبرام معاهدة جديدة من شأنها أن تزيل الحواجز المفروضة على تنقل الأشخاص والبضائع وأن تخلق مزيداً من الاستقرار وفرصاً أكبر لتحقيق الازدهار لجبل طارق والمنطقة بأسرها. وأردف يقول إن إسبانيا والمملكة المتحدة وجبل طارق إذا وجهت ما تبذله من جهود وموارد نحو العمل معاً، بدلاً من الجدل أمام اللجنة وفيما بينها، فإنها ستحقق نتائج لا تستدعي أن يقدم أي طرف تنازلات سلبية. ويشكل اعتراف كل طرف بالآخر شرطاً أساسياً لهذه المفاوضات. وقد أحرز تقدم جيد حتى الآن؛ ولم تتل الصعوبات التقنية من عزيمة أفرقة التفاوض الرائعة التي شكّلها كل طرف. وقال إن المجتمعات المحلية في المنطقة متكاتفة بالفعل على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ولم يقوَ أي نزاع سياسي على تفريقها قط.

40 - واسترسل قائلاً إن شعب جبل طارق وحده هو الذي يقرر مستقبل جبل طارق. ويجب احترام حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، ويجب رفع اسم جبل طارق من القائمة. وختم قائلاً إن جبل طارق يسعى إلى الوئام والتعاون السلمي وسيعمل على كفالة تنقل الأشخاص والبضائع دون عوائق على حدوده.

41 - السيد سانتوس مارابير (إسبانيا): قال إن المملكة المتحدة احتلت جبل طارق عسكرياً في عام 1704، خلال حرب الخلافة الإسبانية. وبمقتضى المادة 10 من معاهدة أوترخت لعام 1713، أُجبرت إسبانيا على أن تنتازل للمملكة المتحدة عن بلدة واحدة فقط وعن قلعة جبل طارق، إلى جانب مينائه ودفاعاته وحصونه، دون التنازل

وأضاف قائلاً إن عدم إدراج هذا المعلم البارز في آخر قرار اتخذته اللجنة الخاصة بشأن غوام يضر بعملها. وينبغي للجنة الرابعة أن تواصل دعم هذه الجهود، وأن تدرج إضافة لورقة العمل المتعلقة بغوام تسلط الضوء على إصدار هذه الدراسة وعلى التطورات الأخرى؛ وأن تشير إلى الدراسة في مشروع قرارها المتعلق بمسألة غوام؛ وأن توزع نسخة إلكترونية من الدراسة على أعضاء الجمعية العامة.

47 - وأردف قائلاً إنه لا يزال من أولويات الإدارة أن تجري، في غضون السنوات القليلة المقبلة، استفتاءً على المركز السياسي لا يشارك فيه إلا أولئك الذين حُرِّموا تاريخياً من حقهم في تقرير المصير، وهو موقف يتسق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وبعد صدور قرار المحكمة الاتحادية في قضية ديفيس ضد غوام، الذي أدى إلى تأخير إجراء الاستفتاء، يجري استكشاف سبل أخرى، بينها تقديم طلب إلى الإدارة الحالية للولايات المتحدة لتأمين إجراء استفتاء يأذن به الكونغرس لتجنب المحاكم الاتحادية.

48 - واستطرد يقول إنه في خضم تصاعد التوترات الجغرافية السياسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واصلت الولايات المتحدة تعزيز قواتها العسكرية في غوام. وفي مثل هذه المسائل، لا يعمل الجانبان كمنظيرين حتى عندما تحاول الدولة القائمة بالإدارة التعاون مع القيادة المحلية. وقدمت غوام التماساً إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تطلب فيه مساءلة الولايات المتحدة واحترام الحقوق المدنية والسياسية لشعب غوام، وهو تطور ينبغي تجسيده في مشروع قرار اللجنة وفي أي إجراءات تتخذ في المستقبل. وذكر أن غوام تقع في بؤرة التوترات نظراً لموقعها الاستراتيجي. غير أن القرارات المتعلقة بالأمن لا يمكن أن تستبعد أمن البيئة والاقتصاد والصحة والرفاه لشعب غوام.

49 - وواصل كلامه قائلاً إن حكومة الإقليم حققت نمواً وتطوراً، وأوجدت سبلاً جديدة للعمل مع الدولة القائمة بالإدارة والأمم المتحدة من أجل تحقيق الحكم الذاتي بالكامل. وينبغي إيفاد بعثة زائرة لتشهد التحديات التي تواجهها غوام والتقدم المذهل الذي أحرزته نحو السيادة.

مسألة كاليدونيا الجديدة

50 - السيد مابو (رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة): قال إنه منذ إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام 1986، خطا الإقليم خطوات كبيرة نحو تقرير المصير بدعم من اللجنة. وعمل شعب كاليدونيا الجديدة، بما في ذلك السكان الأصليون وأمة الكانكي وجميع المجتمعات المحلية التي استقرت في

44 - واستطرد قائلاً إن إسبانيا لا تزال مستعدة للتوصل إلى اتفاق مع المملكة المتحدة بشأن وضع إطار جديد للتعاون الإقليمي لصالح السكان على جانبي السور. وكما أكدت اللجنة مراراً، لا حل آخر للنزاع على جبل طارق سوى إجراء عملية لإنهاء الاستعمار عن طريق التفاوض بموجب الشروط التي يحددها القانون الدولي، على النحو الذي وضعتة اللجنة.

45 - السيد بوتيجيج (مجموعة تقرير المصير لجبل طارق): قال إن جبل طارق لا يرغب في التسبب في مواجهةٍ لا داعي لها مع أحد، ولا في خلق قضايا لا وجود لها، ولكنه لن يتوقف أبداً عن الكفاح من أجل تقرير المصير. وتؤكد ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ما للأمم كبيرها وصغيرها، من حقوق متساوية، ولذا فمن واجب اللجنة أن تعالج مسألة جبل طارق بطريقة مجدية ومباشرة. وحتى الآن، لم تفعل اللجنة شيئاً يُذكر في هذا الصدد. وأضاف قائلاً إن حكومة المملكة المتحدة ومنظمتها سألتا مراراً عما يلزم القيام به أكثر مما هو قائم لاستيفاء معايير الرفع من القائمة، ولكن اللجنة لم تتكرم حتى بالاعتراف بالمسألة. وإذا كانت اللجنة لا تعرف الإجابة، فربما يرجع ذلك إلى أنها لا تعرف جبل طارق معرفة كافية، ولا تدرك مستوى الحكم الذاتي الذي يتمتع به أو مدى التقدم المحرز في هذه المسألة منذ مناقشتها لأول مرة في اللجنة. وقال إنه ينبغي للجنة أن تكون رأيها الخاص من خلال إيفاد بعثة زائرة. وعلى الرغم من أن اللجنة قد لا ترغب في الإساءة إلى أطراف ثالثة، فإن هذه البعثة ستتيح لها رؤية أن جبل طارق قام بأكثر مما هو مطلوب لرفعه من القائمة. وقد يُعَفَّر لشعب جبل طارق اعتقاده بأن الأمم المتحدة لا تعبأ به؛ ويمكن للأمم المتحدة، من خلال إيفاد بعثة، أن تثبت أنهم مخطئون في اعتقادهم هذا.

مسألة غوام

46 - السيد وون بات - بورخا (لجنة إنهاء الاستعمار، حكومة غوام): تكلم باسم لورديس ليون غيريرو، حاكمة غوام، فقال إن جهوداً بُذلت في العام السابق للمضي في إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير. وشملت هذه الجهود التثقيف المجتمعي المستمر، بما في ذلك في المدارس، ونشر دراسة "جيبها مونا: دراسة بشأن تقرير المصير لغوهان"، التي قُدمت إلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في حلقتها الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في كاستريز، سانت لوسيا، من 11 إلى 13 أيار/مايو 2022. وتقدم هذه الدراسة، التي استندت إلى مؤشرات الحكم الذاتي المعترف بها دولياً، تحليلاً للخيارات الثلاثة المتعلقة بالمركز والمتمثلة في الاندماج والاستقلال والارتباط الحر.

بلدان المنطقة. واستطرد قائلاً إنه في ضوء الاجتماع الحادي والخمسين لمنتدى جزر المحيط الهادئ، المعقود في سوفيا من 11 إلى 14 تموز/يوليه 2022، والإعلان المتعلق بالشاركة بين الولايات المتحدة وجزر المحيط الهادئ، الذي اعتمده منتدى الولايات المتحدة وجزر المحيط الهادئ المعقود في واشنطن العاصمة في 28 و 29 أيلول/سبتمبر 2022، ينبغي للتركيز أن ينصب الآن على استكشاف نهج جديدة للحكم مع الدولة القائمة بالإدارة. وأشار إلى أن كاليديونيا الجديدة ستؤدي من الآن فصاعداً دوراً تعاونياً ودبلوماسياً يضاهاه الدور الذي تمارسه الدول ذات السيادة في المنطقة، وأنها على وشك تحقيق السيادة الكاملة. وفي المنتدى الذي عقد في واشنطن العاصمة، اعترف رئيس الولايات المتحدة جوزيف بايدن بسيادة عدة بلدان ترتبط ارتباطاً حراً بنيوزيلندا، مما يثبت مدى إمكانية أن يكون مبدأ "الترايط" في صميم المناقشات المتعلقة بالعلاقات الدولية مرة أخرى.

54 - ومضى يقول إن عملية التفاوض الفريدة المتفق عليها بين فرنسا والحركات السياسية في الإقليم أتاحت لشعب كاليديونيا الجديدة الظهور، وتطوير مؤسساته الخاصة، والاضطلاع بدور أكثر بروزاً على الصعيد الدولي. ولن تتضح معالم المستقبل إلا في إطار جدلية جديدة بشأن إنهاء الاستعمار. وأنهى حديثه قائلاً إن مراجعة عملية إنهاء الاستعمار، التي طلبها شركاء اتفاق نومييا من الأمم المتحدة، ستوضح الحالة الراهنة فيما يتعلق بتقرير المصير.

55 - السيدة واتو: تكلمت بصفتها الشخصية، فقالت إن سكان كاليديونيا الجديدة سئلوا ثلاث مرات عما إذا كانوا يريدون الاستقلال. وفي المرات الثلاث، رفضوا خطة جبهة الكانكا الاشتراكية للتحريرو الوطني، وأعربوا عن تأييدهم القوي لإرساء مستقبل مع الجمهورية الفرنسية، وقاموا بذلك، في كل مرة، بطريقة حرة وواضحة وسيادية. وهم مستعدون للمضي قدماً في السعي إلى مستقبل سياسي سلمي مشترك تُعطى فيه الأولوية لمكافحة عدم المساواة الاقتصادية والسياسية. وأضافت قائلة إنه لم يعد هناك أي مبرر للإبقاء على الترتيبات الانتقالية التي تم الاتفاق عليها على مدى السنوات الثلاثين الماضية، والتي شملت تجميد القوائم الانتخابية، وإعادة توزيع الإيرادات الضريبية على نحو غير متوازن، والتمثيل الناقص للناخبين غير المؤيدين للاستقلال. وعلى الرغم من أن سكان كاليديونيا الجديدة قرروا بحزم أن يظلوا جزءاً من فرنسا، فهناك مقاطعتان من ثلاث مقاطعات، وكذلك الكونغرس والحكومة، تقودها جماعات مؤيدة للاستقلال. وأوضحت تقول إن الاستراتيجية السياسية الوحيدة المتبعة في تلك المؤسسات

الإقليم، على صياغة هوية متميزة عن تاريخ الاستعمار. وبفضل العملية الفريدة التي تطورت منذ عام 1998، تولت كاليديونيا الجديدة زمام شؤونها الخاصة في عام 2022 على نطاق لم يسبق له مثيل. وهذا التقدم يثير شكوكاً حول قدرة أصحاب المصلحة على إيجاد حلول على المدى القصير يمكن أن تلبى الطلب المتزايد على تولي كاليديونيا الجديدة طائفة أوسع من السلطات. وتضطلع كاليديونيا الجديدة بدورها بين بلدان المحيط الهادئ، وتلقى ممثلوها مؤخرًا، إلى جانب أعضاء آخرين في منتدى جزر المحيط الهادئ، دعوةً من الولايات المتحدة لإبداء رأيها فيما يتعلق بمستقبل المنطقة.

51 - وأضاف قائلاً إن الناخبين المؤيدين للاستقلال والسكان الأصليين لم يشاركوا في الاستفتاء الثالث، الذي صوت فيه 43 في المائة فقط من السكان. واعتبرت سلطات الجمهورية الفرنسية هذا الاستفتاء قانونياً، ولكن شابته مصداقيته وشرعيته عيوب لاحظها مسؤولو الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ. وعلى الرغم من أن الاستفتاءات الثلاثة أظهرت أنه لا تزال هناك رؤيتان واسعتان للمستقبل، يظل الواقع أن كاليديونيا الجديدة تطمح إلى تولي زمام جميع سلطاتها. ووضعت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا البلد على المحك. ومع ذلك، أظهرت حكومة كاليديونيا الجديدة، بدعم من الدولة الفرنسية، قدرتها على الصمود وعملت على تحسين الحالة في جميع قطاعات المجتمع.

52 - وأردف يقول إن عام 2022 كان عاماً انتقالياً، شهد الاضطلاع بإصلاحات هيكلية لضمان تحقيق التنمية طويلة الأجل للبلد. ويتمثل هدف الحكومة في استعادة ثقة الشعب حتى يتمكن من تحديد مستقبل البلد بعد عام 2024 باطمئنان وبمعرفة تامة بالقضايا المطروحة. وذكر أن حكومة بلده ستتركز على أربعة مجالات ذات أولوية. أولاً، ستعمل على تعزيز هوية كاليديونيا الجديدة التي تشمل جميع المواطنين، وتعزيز التماسك الاجتماعي وشبكة الأمان الاجتماعي، وتحسين نظام التعليم لمساعدة أشد الفئات ضعفاً، بما في ذلك شعب الكانكا. وثانياً، ستسعى إلى معالجة أوجه الضعف، لا سيما تلك المرتبطة بتغير المناخ. وثالثاً، ستعزز المؤسسات الإدارية والاجتماعية للبلد، التي ساعدت على الحفاظ على الاستقرار الداخلي على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وقد أدى تقاسم الوظائف السيادية بموجب اتفاق نومييا إلى اقتراب البلد من ممارسة سيادته الكاملة.

53 - ورابعاً، ستتخذ حكومة بلده إجراءات تتعلق بالمركز الدولي الراهن لكاليديونيا الجديدة، الذي مكنها من إقامة علاقات مستدامة مع

حركات الاستقلال إلى اللجوء مرارا إلى هيئات الأمم المتحدة للاعتراف بحقها في السيادة وتقرير المصير والدفاع عنه. وختم حديثه قائلاً إن الدولة القائمة بالإدارة، بتخليها عن نواياها وحيادها، تُعرض استقرار مجتمع كاليدونيا الجديدة ووحدته لمخاطر كبيرة.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

59 - السيد براون (المملكة المتحدة): قال، رداً على البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا، إن المملكة المتحدة ترحب بمشاركة حكومة جبل طارق في الجلسة الحالية، إلى جانب جميع مقدمي الالتماسات. وأضاف قائلاً إن موقف المملكة المتحدة فيما يتعلق بسيادتها على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به هو موقف واضح. ويتمتع شعب جبل طارق بحق تقرير المصير. وينص دستور جبل طارق لعام 2006، الذي أقره شعب جبل طارق في استفتاء، على إقامة علاقة عصرية وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة. وأشار إلى أن المملكة المتحدة تكرر التأكيد أنها لن تبرم ترتيبات يخضع بموجبها شعب جبل طارق لسيادة دولة أخرى بما يخالف رغبته التي أعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية.

60 - السيد غوتيريث سيغو بردياس (إسبانيا): قال إن التنازل عن صخرة جبل طارق قد نجم عن هزيمة عسكرية، طُرد بعدها السكان الأصليون واستوطن المستعمرون في المنطقة التي تم التنازل عنها بموجب المادة 10 من معاهدة أوترخت. ووفقاً لمبدأ الأمم المتحدة، ترفض إسبانيا محاولات الدولة القائمة بالإدارة وسلطات الإقليم الخاضع للاستعمار الرامية إلى تغيير العلاقة السياسية والادعاء بعدم وجود علاقة استعمارية مع التأكيد في الوقت ذاته على وجود حق مفترض في تقرير المصير. وأضاف قائلاً إن إسبانيا تعاني من استعمار أراضيها، ومن ثم، فإنه يحق لها ضمان إنهاء الاستعمار من خلال استعادة وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. إن إسبانيا لا تعترف بأي حقوق أو مراكز للمملكة المتحدة تتعلق بمناطق في جبل طارق لم تدرج في المادة 10 من معاهدة أوترخت. فمحاولة بسط السيادة على المياه المحيطة به ليس لها ما يبررها بموجب تلك المعاهدة أو القانون الدولي. وذكر أن إسبانيا لا يساورها أدنى شك بشأن حدود أراضيها، التي تشمل المياه المحيطة بجبل طارق. فالسفن الإسبانية ما فتئت تجر في تلك المياه دون حوادث منذ زمن بعيد؛ ولم ينشأ هذا الجدل إلا مؤخراً وهو ما استدعى رداً على حوادث مزعومة معينة.

زُفعت الجلسة الساعة 18:00.

تتمثل في قيادة كاليدونيا الجديدة نحو الكانكي. وكان ينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بدلاً من ذلك، أن يتواصلوا مع لجنة الشركاء المنعقدة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2022 للبدء في حوار وتحديد جدول زمني وإيجاد طريقة لتطوير مستقبلهم المشترك.

56 - السيد بورجوا (مقاطعة الجنوب): قال إن اتفاقات ماتينيون قد وقعت في 26 حزيران/يونيه 1988، قبل ولادته. وأضاف أن كاليدونيا الجديدة متعددة الثقافات وفرنسية؛ وهي ملكٌ لجميع من ساهموا في تميمتها ويرغبون في المساهمة في مستقبلها، بغض النظر عن أصلهم. وأشار إلى أن المسائل المتعلقة بالمستقبل المؤسسي لكاليدونيا الجديدة كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة لجبل والديه، ولكن الشباب لديهم شواغل مختلفة. فقد أدى النموذج الاجتماعي والمجتمعي الذي ورثوه إلى تعليق مستقبلهم. وهم بحاجة للاطمئنان إلى أنهم جميعاً جزء من مجتمع كاليدونيا الجديدة بغض النظر عن معتقداتهم السياسية. وأردف يقول إن هذه النتيجة يمكن الآن تحقيقها بعد أن أعرب سكان كاليدونيا الجديدة ثلاث مرات عن ارتباطهم العميق بفرنسا. وقد حان الوقت للمضي قدماً ومعالجة القضايا المتعلقة بالرفاه والاندماج ودور المرأة وإدماج الناس بغض النظر عن جنسهم أو عاداتهم أو أصولهم. ويمكن تحقيق ذلك بغرس الثقة في أن مستقبلهم لن يكون موضع شك بعد الآن نتيجة سلسلة من الاستفتاءات، وأنهم يستطيعون السعي إلى تحقيق حلم كاليدونيا الجديدة وبناء مجتمع ذي قيم جمهورية متينة يُحصى فيه كل صوت.

57 - السيد واميتان (كونغرس كاليدونيا الجديدة): قال إن الاستفتاء الثالث كان من المفترض أن ينهي عملية إنهاء الاستعمار، ولكنه لم يجر بالطريقة المتوقعة لأن شعب كاليدونيا الجديدة المستعمر لم يشارك فيه، بسبب تأثير جانحة كوفيد-19، واستحالة إقامة فترة حداد بشكل متزامن وفقاً لعاداتهم، واستحالة إجراء حملة انتخابية على نحو سليم. وفي نهاية المطاف، نُظم الاستفتاء على حساب الهوية الثقافية لشعب الكانك والأوقيانوسيين بعد أن قام الرئيس ماكرون، أولاً، برفض طلبهم الأساسي لتأجيل الاستفتاء حتى أيلول/سبتمبر 2022، وثانياً، بإضفاء شرعية على النتيجة بإعلانه أن كاليدونيا الجديدة ستظل فرنسية.

58 - وأضاف قائلاً إن الرئيس ماكرون قد سرق الاستفتاء، الذي كان مهزلة وخدعة، إذا استعربنا وصفه لاستفتاء أُجري مؤخراً في أوروبا. وقد تخلت فرنسا عن موقفها القائم على الحياد وعدم التحيز بتجاهلها عدم مشاركة الشعوب المستعمرة وبمناصرة الحزب غير المؤيد للاستقلال من أجل الدفاع عن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الفرنسية. واضطرت